مؤتمر كلية الكنوز الاهلية ، المؤتمر العلمي السنوي الذي عقد من 21-22 نيسان /2018 ، تحت عنوان التعليم الجامعي الأهلي وافاقة المستقبلية .

أستعراض تجارب دول العالم في مجال التعليم الجامعي الاهلي

الاستاذ المساعد بان علي حسين المشهداني – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة .

المقدمة

التعليم يعد الفرد للحياة الخاصة ويزودة بالجوانب الخلقية ، الدينية ، والاجتماعية مما أدى إلى اعتبار التعليم خدمة أستهلاكية وحق من حقوق الفرد وبالتالي مسؤولية الدولة يجب أن توليها عنايتها وأن تخطط لها وتنفق عليها . ومع صدور المؤلف الشهير للعالم ادم سميث بعنوان بحث في طبيعة وأسباب ثروة الامم حيث اكد فية ان هناك فوائد أخرى يقوم التعليم بتوفيرها تعمل على زيادة الانتاج وثروة المجتمع على المدى الطويل حيث أن للتعليم عائداً فردياً عندما يتولى الفرد تمويلة وعائداً على المجتمع عندما تتولى الحكومات تمويلة ، أذ ساعد على ظهور نظرة جديدة للتعليم كالاستثمار وكان بداية لانطلاق دراسات جديدة حول موضوع الاستثمار والعائد من الاستثمار في التعليم حيث ترجع فكرة التعليم كأستثمار إلى أن التعليم يكسب الافراد معارف ومهارات جديدة ومتنوعة والتي تساعد بدورها على زيادة قدرتة الانتاجية وبالتالي قدرتة على توليد الدخل والمساهمة في النمو الاقتصادي . وهذا مادفع دول العالم للاهتمام بالتعليم وتوسيع هيكليتة وتنظيمة عبر مختلف مراحلة الابتدائي والمتوسط والثانوي وصولاً إلى التعليم العالي حيث يأتي في قمة الهرم الجامعي ، فهو أخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها والتي تكسبة مؤهلات ومهارات عالية ، تساعدة فيما بعد في الحصول على وظيفة وتمنحة مكانة اجتماعية مرموقة .

مشكلة البحث : يواجه التعليم الجامعي الاهلي في العراق تحديات لذلك يستوجب أتباع سياسات وسبل لازمة لتفعيل دورة إلى جنب التعليم الجامعي الحكومي .

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان اولاً : مفهوم التعليم الجامعي الاهلي والمرتكزات الدولية للتعليم العالي في دول العالم ، ثانياً : علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية في الدول ، ثالثاً: أستعراض تجارب دول في مجال التعليم الجامعي الاهلي.

اولاً : مفهوم التعليم الجامعي الاهلي : هو نظام تعليمي مبرمج في مرحلة مافوق الثانوية ويقوم بأدراتة وتمويلة القطاع الخاص مقابل رسوم تحصل من الطلاب او من الجهات المانحة او تبرع المؤسسات غير الهادفة للربح من اوقاف اوهبات او تبرعات . (الفاسي ، 1426ه ، 8) ويرتكز التعليم الاهلي على التكامل والتنسيق في موائمة مخرجاتة مع سوق العمل والجودة والتمويل . اما المرتكزات الدولية للتعليم العالي الحكومي في الدول العربية فهو يرتكز على مايلي : (الدقي ، 2015 ، 7-8) الانصاف وهو ضمان الحق في التعليم للجميع ، الجودة في نوعية مخرجات التعليم ، الفاعلية وهي مدى ملائمة اداء التعليم بالنظر الى الموارد المتوفرة وبالعلاقة بين المدخلات والمخرجات ، الجدوى وهي مدى استجابة الجامعة لحاجات الافراد واعدادهم للانخراط في المجتمع وفي سوق العمل ، الاعداد لاقتصاد المعرفة ويرصد ماتقوم بة الجامعة في مجال التكنلوجيا الحديثة والاستثمار في البحث العلمي ، الالتحاق بالتعليم ويهتم بمؤشرات القيد في مختلف مراحل التعليم) وتعاني الدول العربية من ضعف تطور التعليم والتدريب المهني والتقني ويرجع ذلك الى انعدام المنافسة للقطاع العام بسبب غياب القطاع الخاص وعدم اعتماد نظام

الجودة لقياس موائمة المخرجات مع سوق العمل وضعف في قدرات راس المال البشري للمدربين والمشرفين ويعتبر الاستثمار التعليمي المنتج للقطاع الخاص في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ضمان لجودة مخرجات التعليم وموائمتها مع احتياجات سوق العمل . (المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب ، 2009 ، 14)

ثانياً : علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية في الدول

هناك عدة مداخل للنظر إلى علاقة التعليم بالاقتصاد وتتبدى النظرة البسيطة في العلاقة مابين الانفاق على التعليم ومشاركة التعليم في الناتج الاجمالي الوطني كذلك تتناول العلاقة بين الجوانب الكمية لجودة التعليم وقيمة الناتج الاجمالي الوطني وابرز هذة الجوانب الكمية هي نسبة الملتحقين بالتعليم ومعدل البقاء في سنوات التعليم ، نسبة المتعلمين وكذلك الانفاق على التعليم وعلى الرغم من ان هذة المؤشرات قد تعطي لمحة عن مساهمة التعليم بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية اما في دول العالم الاول فتأتي فيها جودة التعليم كمساهم اكبر في التنمية الاقتصادية .

ثالثاً : أستعراض تجارب دول في مجال التعليم الجامعي الاهلي

1- **تجربة الجمهورية اللبنانية** : يوجد فيها جامعة واحدة حكومية هي الجامعة اللبنانية اما القطاع الخاص فيشمل على 27 جامعة و12 مؤسسة خاصة للتعليم العالي الاهلي ، ويتم تمويل الجامعات من الرسوم التي يدفعها الطلبة وتتراوح مابين(6000دولارامريكي – 23000 دولار امريكي) والموارد التي توفرها المؤسسات الاقتصادية والوقفية الى جانب بعض التمويلات العرضية من قبل الدولة ، ويتمتع حوالي 30 % من الطلاب بمساعدات بناءاً على وضعهم الاجتماعي ويستفيد 10%-25% من طلاب كل جامعة بمنح لاسباب اجتماعية ويعتبر التفوق العلمي مقياساً لاسناد الاعانات . (الدقي ، 2015 ، 36)
2- **تجربة جمهورية مصر العربية** : تبنت الدولة سياسة ليبرالية في وضع التشريعات الملائمة لزيادة الاستثمار في التعليم الخاص حيث تم التوسع في ادخال جامعات اجنبية الى مصر ونتج عن ذلك زيادة التنوع الجامعي العالي بوضع برامج جديدة تواكب متطلبات المعرفة التقنية والعلمية وبلغ عدد الملتحقين حوالي 20 % من اجمالي المقيدين بالتعليم العالي المصري ، وتوفر الجامعات الاهلية برامج دراسية بلغات اجنبية في مجالات الطب والصيدلة والتجارة والهندسة والحقوق والتربية . (الدقي ، 2015 ، 44)
3- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** : قامت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع احدى الشركات المتخصصة بتطوير شريحة الكترونية تضم كافة المعلومات الخاصة بالطالب والشهادة الصادرة عن مؤسسات التعليم الاهلي الخاص المعتمدة داخل الدولة ، ومن خلال القارئ الالي الموجود في الوزارة تتم قراءة هذة الشريحة والتأكد من صحة المعلومات الواردة في الوثائق وبالتالي يسهل ويسرع انجاز فترة الوثائق مباشرة بمجرد قراءة الشريحة عبر النظام الالكتروني لتصديق الشهادات ويمنع التزوير . (الامانة العامة لدول مجلس العاون الخليجي ، التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، 2016 ، 9-10)
4- **تجربة المملكة المتحدة** : يعتبر التعليم فيها خدمة وطنية تدار محلياً وتعد اللامركزية من سمات النظام التعليمي وتتحمل السلطات المحلية المسؤولية الكاملة في تمويل التعليم وادارتة حيث تتكفل ب 40% من نفقات التعليم بجميع مراحلة ، وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 55%-60% من هذة النفقات ومن ابرز الجامعات الاهلية فيها جامعة أكسفورد وجامعة كمبردج وجامعة لانكشير ، وفي عام 1999 اصدرت الحكومة تشريعاً جديدا دعت فية الطلبة في بريطانيا والاتحاد الاوروبي بالمشاركة بنصيب اوفر من هذة

المصروفات ويشارك القطاع الخاص بالتمويل وكذلك تدر العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والاوقاف ايرادات اضافية . (الدقي ، 2015 ،37)

5- **تجربة اليابان** : تحصل الجامعات الاهلية على تمويلها من عدة مصادر هي رسوم التعليم والتمويل من الاسهم والتأمينات المحلية والاجنبية والدعم من قبل وزارة التعليم العالي بحوالي 320 بليون ين سنوياً فقط للجامعات الاهلية وعددها 478 في حين تتلقى الجامعات الوطنية وعددها 99 جامعة فقط حوالي 2.8 بليون ين سنوياً ، وهناك رسوم الاختبارات التنافسية من اجل الالتحاق بالجامعات والاصول التي تدر دخلاً مثل الاوقاف والاراضي . (الدقي ،2015 ، 38)

6- **تجربة الولايات المتحدة الامريكية** : تعتمد في تمويل نظامها التعليمي على مخصصات الحكومة الفيدرالية بنسبة 12 % ومساهمة حكومات الولايات بحوالي 27% فضلا عن التبرعات والرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل مثل الاوقاف حيث تعتمد الجامعات الامريكية على ايرادات الاوقاف لتغطية جزء هام من نفقاتها لكون المصادر الاخرى للتمويل متقلبة . (الدقي ، 2015 ، 39)

7- **تجربة ألمانيا الاتحادية :** من خصائص نظامها التعليمي عدم تدخل الحكومة الاتحادية بصورة رئيسة في دعم التعليم العالي ويقتصر دورها فقط بوضع اطار عام لسياسة التعليم العالي وتتولى كل ولاية مسؤولية تنفيذ وتقديم الخدمات التعليمية ولقد قدرت مساهمة الولايات الالمانية بنسبة 92 % من اجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في بناء وتشييد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتقوم الحكومة بتقديم دعم مالي للطلبة بحوالي 35%- 65% ، وتساهم المؤسسات الاقتصادية والهيئات المعنية بالبحوث في تمويل التعليم العالي ، واما البحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات الصناعية على قاعدة دعم المختبرات العلمية التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث . (الدقي ، 2015 ، 38) .

8- **تجربة مملكة البحرين** : أستندت تجربتها وفقاً لرؤية 2030 والتي عملت على تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث تم بناء شراكة مع القطاعات الحيوية في الصناعة والنفط والغاز والقطاع المصرفي والمالي والصحة والاتصالات وتقنية المعلومات والطيران والاعلام والمواصلات والنقل البحري وقطاع صهر الالمنيوم والضيافة والسياحة وقطاع التجزئة وقطاع الاشغال والانشاء والهندسة وقطاع المحاسبة والتدقيق المحاسبي والمالي والتعليم بجميع مراحلة الاهلي والحكومي ، حيث تم تحليل احتياجات كل قطاع من حيث المهارات والمعارف والسلوكيات والتخصصات اللازمة لسد احتياجات القطاعات الحالية والمستقبلية . (الامانة العامة لدول مجلس العاون الخليجي ، التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، 2016 ، 20-21)

9- **تجربة العراق** : يواجه التعليم الجامعي الاهلي مجموعة من التحديات متمثلة ب (نقص الكادر التدريسي وعدم استقرارة سنوياً حيث اصبحت الامتيازات المادية التي تمنحها الجامعات العربية في دول الجوار عوامل جذب مهمة لاغلب الاساتذة ، اغلب الكليات والجامعات الاهلية لاتمتلك ابنية مملوكة والبنايات التي تشغلها حالياً غير مناسبة لانها لم تصمم كأبنية جامعية تناسب التطور الكمي والنوعي لهذة الكليات ، النقص في المختبرات والتجهيزات في بعض اقسام الكليات الاهلية ، عدم الاستقرار في سياسة القبول بالجامعات الاهلية بسبب عدم تحديد اهداف كمية ونوعية للتعليم الاهلي الجامعي عندما تعد وزارة التعليم العالي خطة القبول في الجامعات الرسمية سنوياً وهذ ادى بدورة الى الانخفاض الكبير في نسب القبول بالجامعات الاهلية واثر سلبياً على الميزانية التخمينية السنوية

للجامعات الاهلية وبالتالي ادى الى عدم تحقيق اهدافها المادية والمالية والتربوية المحددة سنوياً في هذة الخطة) . (د. طاقة ود.عجلان ، بدون ذكر للسنة ، 177) .

10- **تجربة الجمهورية التونسية**: من اهم مهام الرؤية الاستشرافية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تمتد من 2015-2025 لتكون وفقاً لمنظومة تنتج المعارف والعلوم وتنشرها وتطور الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسخ ثقافة المبادرة ، ومنظومة تدعم تشغيل طلبتها وتيسر الادماج المهني للخرجين وتطور البحث والتجديد وتثمن نتائجة وتقدم الخدمات وفقاً لحاجات المجتمع بفضل الشراكة مابين المؤسسات الجامعية ومؤسسات الانتاجية للقطاعين العام والخاص . (مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2015 ،6-7) .

الاستنتاجات :

هناك مجموعة من تجارب الدول في مجال التعليم العالي الاهلي منها التجربة اللبنانية حيث يتم تمويل الجامعات من الرسوم التي يدفعها الطلبة والموارد التي توفرها المؤسسات الاقتصادية والوقفية فضلاً عن التمويلات من قبل الدولة ، اما التجربة المصرية حيث تم التوسع في ادخال جامعات الاجنبية الى مصر ونتج عن ذلك زيادة التنوع الجامعي العالي بوضع برامج جديدة تواكب متطلبات المعرفة التقنية والعلمية ، والتجربة الامارتية قامت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع احدى الشركات المتخصصة بتطوير شريحة الكترونية تضم كافة المعلومات الخاصة بالطالب والشهادة الصادرة عن مؤسسات التعليم الاهلي الخاص المعتمدة داخل الدولة حيث سهلت وسرعت من انجاز تصديق الشهادات ومنع التزوير ، وتجربة المملكة المتحدة تتحمل السلطات المحلية المسؤولية الكاملة في تمويل التعليم وادارتة وتساعد الدولة السلطات المحلية بحوالي 55%-60% من هذة النفقات ، اما التجربة اليابانية تحصل الجامعات الاهلية على تمويلها من عدة مصادر وهي رسوم التعليم والتمويل من الاسهم والتأمينات المحلية والاجنبية والدعم من قبل وزارة التعليم العالي والاصول التي تدر دخلاً مثل الاوقاف والاراضي ، وتجربة الولايات المتحدة الامريكة تعتمد في تمويل نظامها التعليمي على مخصصات الحكومة الفيدرالية ومساهمة حكومات الولايات فضلا عن التبرعات والرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل مثل الاوقاف ، وتجربة المانيا الاتحادية حيث تتولى كل ولاية مسؤولية تنفيذ وتقديم الخدمات التعليمية وتساهم المؤسسات الاقتصادية والهيئات المعنية بالبحوث في تمويل التعليم العالي وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في بناء وتشييد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتقوم الحكومة بتقديم دعم مالي للطلبة ، تجربة مملكة البحرين تم بناء شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية الحيوية من سد احتياجاتها الحالية والمستقبلية للايدي العاملة ، اما التجربة العراقية بينت هناك مجموعة من التحديات التي تواجة التعليم الجامعي الاهلي في العراق متمثلة بنقص الكادر التدريسي واغلب الكليات والجامعات الاهلية لاتمتلك ابنية مملوكة والبنايات التي تشغلها حالياً غير مناسبة لانها لم تصمم كأبنية جامعية ، والنقص في المختبرات والتجهيزات ، وعدم الاستقرار في سياسة القبول بالجامعات الاهلية بسبب عدم تحديد اهداف كمية ونوعية للتعليم الاهلي الجامعي عندما تعد وزارة التعليم العالي خطة القبول في الجامعات الرسمية سنوياً وهذا اثر سلبياً على الميزانيات السنوية للجامعات الاهلية ، اما تجربة الجمهورية التونسية من اهم مهام الرؤية الاستشرافية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تمتد من 2015-2025 لتكون وفقاً لمنظومة تنتج المعارف والعلوم وتنشرها وتطور الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسخ ثقافة المبادرة ، ومنظومة تدعم تشغيل طلبتها وتيسر الادماج المهني للخرجين وتطور البحث والتجديد وتثمن نتائجة وتقدم الخدمات وفقاً لحاجات

المجتمع بفضل الشراكة مابين المؤسسات الجامعية ومؤسسات الانتاجية للقطاعين العام والخاص .

التوصيات :

وهناك مجموعة من التوصيات الخاصة بتطوير المنظومة التعليمية الاهلية في العراق منها تطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص على كافة مؤسسات التعليم العالي والبدء بتطبيق معايير ضمان الجودة ايضا على الجامعات ، يجب عقد مؤتمر تقويمي سنوي بالجامعات الاهلية لمناقشة مدى تحقيقها للاهداف كما هو متبع بالجامعات الحكومية ، استحداث وحدة الارشاد التربوي التي تقوم بأعداد البحوث والدراسات عن واقع الطلبة بالجامعات الاهلية ومعرفة اسباب التسرب وعدم الالتزام بالدوام ، يجب ان يتم شمول الجامعات الاهلية بالدعم المالي والمادي والفني من قبل وزارة التعليم العالي كما هو متبع بالجامعات الحكومية ، اعطاء الحرية للجامعات الاهلية بأختيار مناهجها الدراسية بما يتناسب مع التطور الكمي والنوعي والموائمة مع سوق العمل وهذا متبع بالجامعات الاهلية المصرية وعدم تقييدها كما هو معمول بالجامعات الحكومية .

المصادر والمراجع

1- أ.د. انور الدين الدقي ، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي ، الاسكندرية ، 22-26 ديسمبر2015 .
2- حنان عبد القادر ابراهيم الفاسي ، رؤية مستقبلية للتعليم العالي الاهلي في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى الادارة التربوية والتخطيط ، جامعة ام القرى ، كلية التربية ، 1426 هجري .
3- المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب ، الحوافز الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني ، الجزائر ، نوفمبر 2009 .
4- التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامانة العامة ، 2016 .
5- د. محمد طاقة ، د.حسين عجلان ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني لجامعة أهل البيت عليهم السلام ، العدد الثاني ، بدون ذكر للسنة .
6- مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025 ، الجمهورية التونسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، اللجنة الوطنية لأصلاح ، 23 أفريل 2015 .
7- انظر للاطلاع ، نوال نمور ، كفاءة أعضاء هيئة التدريس واثرها على جودة التعليم العالي ، رساله ماجستير مقدمة الى جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2012 .
8- أنظر للاطلاع ، مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر ، البنك الدولي ، 2010
9- أنظر لاطلاع ، بوتليليس مراد ، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011 ، رساله ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2014 .
10- أنظر لاطلاع ، التعليم في الوطن العربي ، تقرير المرصد العربي للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2012 .